مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية -بحوث ودراسات-
المجلد: 11 العدد: 01، 2024 ص.ص: 51-69

العمل النسوي بالقطاع غير المنظم: خيار استراتيجي وإدراك عقلاني
AlHurraTxtBold Feminist work in the informal sector: a strategic choice and rational perception

روان مليكة
جامعة لونيسي علي البليدة 2
profmalikarouane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/09/25 **تاريخ القبول: 2024/02/24**

ملخص:

تهدف الدراسة الى تحقيق مجموعة اهداف تتعلق بالتعرف على الدوافع و الآثار المترتبة على عمل المرأة بالقطاع غير المنظم، هذا القطاع الذي تمارس فيه أدوارا اقتصادية و نشاطات متعددة (الكفاف البيتية، العمل بالمنزل...)، و كذا التعرف على انعكاس هذا العمل على تغير مكانتها الاجتماعية من وراء المكسب المادي الذي تشارك به في دعم اسرتها. ومنهجيا قمنا بطرح سؤال هام نتساءل فيه عن: محددات السوق الغير نظامية؟

وعن انعكاسات عمل المرأة على النسق الأسري؟. وكيف تغيرت مكانتها الاجتماعية من خلال هذا الخيار المهني الاستراتيجي؟

الكلمات المفتاحية: عمل المرأة، سوق العمل، السوق الغير منظم، النسق الأسري، المشاركة الاجتماعية.

Abstract :

The study aims to achieve a set of objectives related to identifying the motives and effects of women's work in the unorganized sector، this sector in which they exercise economic roles and multiple activities (home subsistence، home work...)، as well as identifying the reflection of this work on changing Her social standing is behind the financial gain that she participates in supporting her family. And methodically، we have asked an important question in which we ask: the determinants of the informal market? And about the repercussions of women's work on the family system? And how has their social status changed through this strategic vocational choice?

Key words: Women's work، the labor market، the unregulated market، the family system، social participation.

مقدمة:

لقد شاركت النساء الرجال عبر التاريخ في انتاج عالمهم وإعادة انتاجه. غير ان طبيعة هذه المشاركة وتوزيع المسؤوليات فيها وتنوع الميادين قد اتخذت اشكالا شتى.

تشهد طبيعة العمل في العالم تحولات سريعة ترافقها أنماط عمل تتسم بالمرونة والتنوع لتحقيق استجابة افضل الى متطلبات **سوق العمل** و لتناسب ظروف العمال والعاملات الامر الذي أدى الى تزايد انخراط الافراد في العمل مع تفاقم **الازمات الاقتصادية** وشيوع حالة عدم **الأمان الوظيفي** وتزايد نسب الفقر وخاصة في صفوف النساء، هذا في ظل استمرار آثار الأفكار القديمة " حول التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة و الرجل

(اللامساواة الجندرية)"، على سلوك كل منهما ونظرته الى العمل وعلى موقف المجتمع ككل من عمل المرأة في ظل غياب او قلت الخدمات الاجتماعية المتاحة او المساندة لها.

فعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة و المتميزة التي تحققت في مجال التعليم وانخفاض معدلات الامية الى مستويات دنيا خصوصا بين النساء الا ان ذلك لم يؤدي الى تحسن مواز في الوظائف التي تشغلها النساء كما و نوعا (الجنسانية المهنية) ، الشيء الذي جعل من هذه المشاركة المتدنية لهن من اهم أسباب عدم التقدم عن طريق التمكين الاقتصادي لهن.

فأمام هذه الحقائق في ظل نقص فرص العمل الملائمة و تحديدا للنساء، مع تراجع حجم العمل بالقطاع العام وضعف العروض فيه وندرتها بالقطاع الخاص وصرامة الفوز والاستمرار بها، زد على هذا غلاء المعيشة وقلة الدخل وعدم كفايته في تلبية الحاجيات الأساسية للعيش(سكن، علاج ، تعليم...) نجد المرأة تتجه الزاما نحو البحث عن عمل يتماشى ووضعيتها السوسيو_مهنية و التي تلائمها مجتمعيا كخدمات و اعمال الكفاف البيتية التي تسوق لها ضمن ما يعرف بالعمل خارج النسق النظامي.

أولا: محددات السوق غير النظامية:

لقد اثارت هذه المواضيع اهتمام الكثير من الباحثين في الاقتصاد وفي العلوم القانونية بوجه خاص وفي العلوم الاجتماعية او السوسيولوجيا بشكل عام، ففي حين ربطه الاقتصاديون بنمط الاقتصاد والتقلبات او الازمات التي يشهدها المجتمع يجد القانونيون في تفسيرهم للسوق

الغير منظمة (غير الرسمية) ترسانة من الاحكام والعقوبات تترجم جملة التشريعات والقوانين التي تحكم وتنظم النشاط الإنتاجي في المجال استنادا الى محددات السوق المنظمة(الرسمية). وعليه كل ما يتعارض مع هذه المحددات هو معارض للقانون و لهذا نجد انفسنا ملزمين بتحديد:

1. السوق غير المنظم صورة مناقضة للسوق المنظم:

يعود التعريف الأول للسوق غير المنظم الذي قبله مكتب العمل الدولي ودعمته منظمة العمل الدولية الى سنة 1972، الذي تم صياغته على أساس نتائج تحقيق انجز في " كينيا" بحيث يعتبر كل نشاط يقع خارج الدائرة الرسمية من عمل وعلاقات عمل وانتاج وتغطية قانونية /جبائية و غيرها يتسم بالخصائص التالية: استعماله للموارد المحلية _ الملكية العائلية للمؤسسة _ نشاطات على نطاق صغير او ضيق _ استعمال تكنولوجيا عالية _ تكوين مكتسب خارج النظام المدرسي _ أسواق ذات المنافسة غير المنظمة ... ، هو نشاط غير نظامي /غير رسمي/غير الشرعي...[1].

يتوقف تقدير حجم مجال النشاط الغير نظامي وبالتالي أهميته في التشغيل وفي توليد الدخل نظرا الى تنوع الأنشطة وتنوع العمالة به، كما انه يحقق بعض الآثار الإيجابية بالاقتصاد مثل زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر[2]، الى جانب توفير الحماية للفئات الهامشية من العمال و أصحاب العمل[3].

ونظرا لعبء الإجراءات التنظيمية المعقدة والطويلة والمكلفة التي تفرض على العمل بالقطاع الرسمي، نجد عمالة القطاع الا رسمي او الغير النظامي منساقة نحو الهروب من هذا الطابع ومن هذا الالتزام سواء بالنسبة للرجال او للنساء وحتى بالنسبة للأطفال.

ففي احدى الدراسات التي أجريت في "بوجوتا" عاصمة كولومبيا في منتصف ثمانينات القرن الماضي حول نسبة سكان الحضر الناشطين اقتصاديا و يعملون في أنشطة غير نظامية في القطاع غير المنظم، وجد ان نسبتهم 35 بالمئة وذلك باستخدام التعريف القائل بان " المشتغلين في القطاع الغير نظامي هم مجموعة العاملين لدى الاسرة بدون اجر، وخدم المنازل والعاملين لحساب انفسهم مطروحا منه أصحاب المهن الحرة"[4]، لكن هذه النسبة تضاعفت حينما تم تعريف العاملين بهذا القطاع على "انهم أيضا غير المشتركين في التأمينات الاجتماعية"،

فحينها وصلت النسبة الى حوالي 62 بالمئة لنفس السنة وعليه تؤكد الدراسة بان اختلاف التعريف لا يؤدي فقد الى اختلاف حجم القطاع بل يقود أيضا الى اختلاف في اتجاه النمو.

ومنه من يأخذ بمعيار " صغر حجم المشروع" (اقل من 5 مشتغلين) كتعريف أساسي لهذا المجال الغير نظامي الشيء الذي يضعنا اما معضلة إيجاد تعريف واحد موحد متفق عليه لمفهوم السوق غير النظامي مما يصعب من عملية المقارنة بين الدول التي يشيع فيها هذا النوع من الأسواق والممارسات، وقد تصعب المقارنة حتى في ظل الدولة الواحدة سواء بين المناطق الجغرافية او عبر الفترات الزمنية في حالة الاعتماد على تعريفات مختلفة. كما يؤدي أيضا اختلاف التعريف الى اختلافات في السياسات التي تتبعها الحكومات المختلفة في التعامل مع الظاهرة.

فالتعريف القائم على" صغر حجم الوحدة الإنتاجية الاقتصادية "، عادت ما يميل الى النظر الى القطاع غير المنظم على انه يعبر عن **الفقر و العوز** وعليه تركز الحكومات او السياسات الخاصة بها على توفير وتامين مختلف اشكال المساعدات المباشرة لهذا القطاع **كحل** لمشكلة الفقر و الفقراء[5]، وبهذا تظهر الأهمية الملحة لتحديد الاطار المفاهيمي للسوق غير المنظم او ما يصطلح تسميته بالقطاع غير المهيكل او غير الرسمي من خلال الوقوف على خصائصه و مميزاته التي تتحدد بدءا من ظروف الانخراط و العمل به و طبيعة العمل ونمط المدخول (الذي لا يشبه الاجر) ونمط العمالة الممتهنة لنشاطات "المنشأة الصناعية المزدهرة" ويضم الباعة الجائلين، النساء الممتهنات لحرف تؤمن الكفاف لأسرهن والعمل من المنزل دون الاضطرار الى التجوال في الأسواق و الشوارع...، و بهذا نجد دائرة باسرها من أنشطة الخدمات الصغيرة المؤمنة من طرف هذه العمالة[6].

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: **هل للفقر والبطالة دخل في تبرير هذا الاختيار؟**

من المعلوم ان الفقر والبطالة متلازمان في حضورهما متلازمان في غيابهما، فهما غصنان في شجرة واحدة الواحد يغذي ويقوي الاخر، ومن واقع الدراسات التي أجريت والمسوحات المتعددة يتبين ان معدلات البطالة ترتفع بين الفقراء وهذا مايعكس العلاقة التلازمية حيث حضور الفقر يستلزم حضور البطالة، وغياب البطالة يستدعي غياب الفقر.

منهجيا يكون فحص عمالة الفقراء من خلال البحث في عمالة غير المتعلمين باعتبارهم ممثلا جيدا للفقراء ، ذلك ان غالبية منخفضي الدخل و الفقراء هم غير متعلمين وبالاعتماد على بيانات مسح انفاق الاسر الذي تم عام 2002 بالجزائر تبين ان هذه الفئة تقع عند مستويات انفاق تقل عن 1200دج في الريف مقابل 2500دج بالقطاع الحضري[7]، ونظرا لغياب البيانات المتعلقة بعمالة الفقراء تم استبدالها بخصائص عمالة غير المتعلمين كبديل لها، وقد اسفرت الدراسة المسحية هذه على ان 76 بالمئة من مجموع ذوي الدخل المنخفض في القطاعين (الريفي والحضري) هم اما اميون ام انهم يعرفون فقط القراءة والكتابة، كما دعمت الاحصائيات الاتجاه كما يبينه الجدول الآتي:

جدول(1)

توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية بحسب درجة تعليمهم:

المستوى التعليمي نوع النشاط الاقتصادي	الأمّيّون		أقل من التعليم المتوسط		تعليم متوسط وأقل من جامعي		تعليم جامعي وما فوق	
	النسبة %	الإناث %	النسبة	الإناث	النسبة	الإناث	النسبة	الإناث
الزراعة	47.7	38.4	24.6	11.3	10.6	3.0	2.4	0.7
الصناعة	16.2	15.5	19.4	34.7	17.3	9.9	7.2	2.6
البناء	12.3	0.9	11.7	0.2	5.32	0.9	3.8	1.2
التجارة	10.0	18.4	13.0	13.1	7.9	4.1	6.0	2.5
المطاعم والفنادق	1.3	1.0	1.7	1.0	1.4	0.3	0.9	0.4
النقل والاتصالات	2.0	0.5	11.9	6.6	5.4	2.5	3.0	2.2
الإدارة العامة	4.7	3.9	7.4	7.6	16.7	20.5	18.5	17.7
التعليم	1.4	4.0	2.3	7.5	16.8	29.4	22.7	51.4

الصحّة	0.7	7.6	1.47	8.7	4.4	10.7	5.9	7.2
الخدمات	2.8	3.9	2.4	2.8	1.5	1.1	2.9	2.9
نواحي نشاط أخرى	1.9	3.9	4.1	4.4	11.9	16.5	15.7	10.2
الإجمالي	%100	100	00	00	00	00	00	00

Source : O.N.C (2004): Statistiques établies par la direction technique de statistiques de population et de l'emploi، Alger.

ان العروج الى مسألة الفقر و تبعياته و بالأحرى علاقته بظاهرة البطالة تستلزم منا تقديم الشرح الاوفر، فمن الناحية الاجتماعية الفقر حقيقة اجتماعية موجودة منذ القدم و قد حاولت الادبيات و الفلسفات و مختلف الأنظمة الن تحل مشكلة الفقر و تخفف من شقاء الفقراء تارة عن طريق الوصايا و المواعظ و تارة عن طريق رسم عالم مثالي لا فقر فيه ولا حرمان كجمهورية افلاطون (و بعده الشيوعية) و تارة أخرى عن طريق حركات متطرفة تريد معالجة الفقر و كانه "انحراف واقع بالنظام"[8]، الا اه بالنسبة الينا على الأقل بالنية الصادقة و الإصلاح الاجتماعي لشامل و التكافل الاجتماعي السليم يمكن التقليل من حدة هذه المشكلة و حصرها في اضيق نطاق و ذلك بالوقوف عند العوامل الداخلية (الذاتية و العوامل الخارجة) .

لقد عرف بعض علماء الاجتماع الفقر انه حالة يكون الدخل فيها غير كاف لإشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمعيشة الانسان كما صنفوه في الغالب الى نوعين هما:

1 **فقر أولي:** يقصد به ضعف دخل الفرد فيجعله عاجزا عن الحصول على حاجاته الضرورية.

2 **فقر ثانوي:** وهو ان يكون الدخل كافيا لان يحصل الفرد على لوازمه الا ان سوء تصرفه يجعل دخله غير كاف مما يوقعه في دائرة الحاجة والعوز[9].

ويمكن تقسيم العوامل التي تؤدي الى الفقر الى عوامل ذاتية و عوامل موضوعية:

عوامل ذاتية : والتي تتعلق بالفرد نفسه و اهم هذه العوامل هي:

- الجهل: قد يكون جهل الفرد سببا في سوء تصرفه في دخله مما يؤدي الى فقره.

- المرض: قد يكون سببا في التقليل من انتاج الفرد(يقعده عن العمل) مما يؤثر على دخله و بالتالي على مستوى معيشته، بالإضافة الى تكاليف العلاج التي ترهق ميزانيته و تلتهم كسبه القليل.
- سوء التسيير: الذي يؤدي الى غياب العقلنة في الانفاق و و قد يرجع سوء التسيير هذا الى الجهل و قلة الحيلة و عدم الخبرة مما يبدد الدخل و يوقع المرء في الفقر.
- العادات الضارة: كالتعاطي والإدمان (مخدرات مسكرات وغيرها...) او القمار او ارتكاب المعاصي...، فكلها مضيعة للمال ومؤدية للفقر.

عوامل موضوعية: ويصلح تسميتها بالعوامل الخارجية نظرا لارتباطها بالمجتمع و يمكن تقسيم هذه العوامل الى أنواع او اقسام هي:

- عوامل طبيعية: و تتعلق بالظروف المناخية و الكوارث الطبيعية و الأوبئة التي تؤدي الى اتلاف موارد الإنتاج و غرق المحاصيل و تهدم المساكن و تشتت السكان من أماكن عملهم ،مما يؤدي الى فقرهم.
- نقص الإنتاج وموارده : و ذلك راجع الى قلة الأراضي الصالحة للزراعة او عدم الأخذ بالوسائل العلمية الحديثة في الزراعة و الصناعة او ندرة الخدمات و المواد الأولية اللازمة للصناعة او قلت السكان ، مما يؤدي الى نقص الايدي العاملة اللازمة للإنتاج و الاستثمار.

والاقتصاد الجزائري رغم قدرته على التكيف مع المستجدات واتزان سياسته النقدية والمالية والقدرة على التخطيط الناجح الا ان شأنه شأن الاقتصادات الأخرى يتأثر بالمتغيرات الدولية الجديدة[10]، الامر الذي يلقي بظلاله على واقع الاقتصاد الجزائري وآفاقه المستقبلية في بيئة متغيرة تحكمها سياسات تحرير الاقتصاد وبرامج التصحيح. ذلك ان نجاعة برامج التصحيح ستنعكس إيجابا على قدرة الاقتصاد الوطني في تحمل الأعباء وضمان العيش الكريم للمواطن من خلال ضبط الانفاق وتحديد الارادات وبالتالي توفير العمل اللازم في ضوء الحاجة.

الا ان تقييم الأداء الاقتصادي و مدى مواكبته للتغيرات الداخلية (حركية المجتمع المدني و المهني) وتقلبات السوق (العرض والطلب للعمل والسلع، الخدمات..) الى جانب غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار(رغم الدعم الوطني لبعض السلع) ، لم يقوى بعد بصورة تمكنه من القضاء على الفقر و البطالة . لكن هناك محاولات جادة و هادفة تحاول ان تصنع البدائل بامتياز امام طبقة مستهدفة (هشة) تمثلها فئة البطالين والنسوة[11]، الى جانب الاستراتيجية الهامة للتشغيل التي

سنتها أجهزة الدولة لمكافحة البطالة بدءا من برامج الادماج في العمل الى غاية دعم المشاريع الخاصة، لننتهي في الآونة الأخيرة الى منحة البطالة، و يجدر الإشارة هنا الى ان الاقتصاد الوطني يتحمل أعباء مباشرة في هذا الاتجاه

جدول (2)

يبين نسبة البطالة حسب تطور السكان

السنوات	تطور عدد السكان(م.ن)	القوى العاملة (م.ن)	نسبة العاملين(%)	نسبة العاطلين(%)	معدل البطالة
2004	22.03	3.01	30.87	69.13	17.70
2005	22.49	3.19	30.62	72.27	15.30
2006	23.20	3.23	30.50	92.50	12.30
2007	23.78	3.29	29.51	70.53	13.80
2008	24.03	3.34	28.20	72.03	10.20
2009	25.47	3.56	27.31	72.13	10.80
2010	25.90	3.78	27.89	73.00	10.10

المصدر: مجموعة من الحوليات الإحصائية، الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر(بتصرف)

ان قراءة بسيطة لهذا الجدول تبين الاتجاه الواضح للسكان نحو التطور مع إشارة خاصة وواضحة الى انخفاض في نسبة العاطلين و التي يترجمها معدل البطالة الذي انخفض من 17.7 عام 2004 الى 10.1 عام 2010، و ان كان للواقع افرازات تعاكس الاتجاه العام لمعدلات البطالة.

ثانيا: العمل في السوق غير النظامي:

1. ما بين البطالة والنشاط الا نمطي:

تشكل محاربة البطالة تحديا كبيرا للسلطات العمومية للتصدي لهذه الآفة و الحد من آثارها و التي تمس شريحة كبيرة من الجزائريين القادرين على الشغل، انها مشكلة تتموضع في قلب إشكالية العوز و الاقصاء الاجتماعي ، بحيث ان البطالة في بلادنا هي المتسبب الأول في الفقر فكلما كانت هناك بطالة كان هناك فقر.

يشكل قطاع الأنشطة غير النظامية نمطا انتاجيا تابعا يتكون من أنشطة متنوعة يحصل عن طريقها كثير من افراد المجتمع (رجال، نساء، شباب ، أطفال) على عيشهم ، (إسماعيل قيرة، ص224)، فهي اذا ممارسات تحتاج الى نوع من التغاضي (le laisser faire) منه الى مساعدة الدولة ، فالديناميكية في المجال غير النظامي هي كنوع من الدليل المناقض (contre preuve) لعدم فعالية تسيير معين[12]، و يضيف المحلل الاقتصادي احمد هني : انه في المجال الا نظامي يكون الفاعل الاجتماعي خلاق اكثر منه صناعي ، كما تكون روح المبادرة فيه ليست بالضرورة روح المقاولة او المقاول[13]، فالعمل بهذه السوق هو نتيجة او ناتج لتميز سوسيولوجي تبرره العوامل الآتية:

- الوضعية الاقتصادية المتدهورة.
- مقدار مساهمة العوامل الديمغرافية (ارتفاع النمو الديمغرافي: ارتفاع المواليد وقلة الوفيات).
- عجز السوق الرسمية على تلبية الطلب المتزايد على الشغل و التي تميز الصفات التالية: _ ان طالبي العمل معظمهم من الشباب (بطالة شبابية).

_ ان طالبي العمل من حاملي الشهادات.

_ بطالة بنائية وطويلة الأمد.

ان لكل وجود فلسفته و مبرراته و فاذا اعتبرنا مجموعة العوامل هذه من دعائم و مبررات وجود العمل غير النظامي فلابد اذا من اظهار موقع هذه الأخيرة من الخريطة المفاهيمية الخاصة بها، فنذكر:

- **أهمية الوعي الاسري:** الذي نستخلصه من واقع مشاركة الافراد ومساهمتهم في الميزانية المالية للأسرة.
- **الثقافة الدينية:** التي نستنبطها من واقع الممارسات الا نمطية ومبدأ شرعية الرزق (الابتعاد عن الحرام)[14].
- **مبدأ الاندماج:** بنوعيه الاجتماعي و المهني: اذ تعتبر قيم العمل جزءا أساسيا من الثقافة المجتمعية العامة السائدة في المجتمع، و تسهل عملية الاندماج الاجتماعي التي تترجم الثقافة المجتمعية و قيم العمل في الواقع الحياتي وهذا ينطبق على كل من الرجل و المرأة على حد سواء، الامر الذي يقودنا الى عنصر رابع آخر لايقل أهمية عن العناصر الثلاثة الاولى و هو:

تمكين المرأة و تعزيز مشاركتها في الأنشطة الإنتاجية: يفتح تمكين المرأة مجال واسعا امام الإمكانات الاقتصادية على جميع مستويات المجتمع انطلاقا من الدولة مرورا بالشركات الخاصة و المؤسسات الحكومية وصولا الى المرأة فرديا و الى اسرتها و مجتمعها اذ تؤدي استقلالية المرأة و خياراتها و توجهاتها مهما كانت طبيعتها الى نمو اقتصادي اكبر: الامر بديهي بما ان المرأة تشكل نصف سكان المجتمع، و السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : الى أي مدى يمكن لقيم العمل ان تساير التغيرات الواقعة في المجتمع؟ وكيف يمكن ان تساهم في توجيه سلوك الافراد نحو النشاطات؟

ان تحليل محتوى الثقافة المجتمعية العامة فيما يتعلق بقيم العمل يوضح غنى الثقافة العربية بالقيم التي تحث على العمل وترغب فيه وتحث على اتقان العمل وتجويد الصناعة (من الجودة)، وعدم الغش والسعي وراء التجديد و الابتكار، وهناك قيم أخرى تحث على المساواة و تكافؤ الفرص والعدالة وإعطاء كل ذي حق حقه ، لكن هناك فجوة واسعة بين القيم كما هي معطاة في الثقافة العامة للمجتمع و بين الواقع اليومي المعاش في بيئة العمل وفي المجتمع ككل، والذي يناقض تماما هذه القيم و مضامينها بدل ان يلتزم بها ويدعمها هذا اذا استرجعنا في اذهانا ان جزء كبير من هذه القيم من مصدر ديني فهناك الكثير من الآيات والاحاديث الشريفة التي تثمن هذه القيم الحاثة الى العمل والإنتاج وعدم الغش والنزاهة والعدالة. وفي الوقت نفسه هنالك مصادر أخرى للقيم مثل الظروف الاقتصادية الاجتماعية للأسرة والمجتمع، حيث تعمل هذه الظروف وهذه القوى على تحديد اهداف مرحلية او طويلة المدى للفرد والجماعة، كإنشاء المشاريع الصغيرة بدعم من الاسرة والتي يمكن صياغتها في شكل تمثلات(représentation) وتطلعات (aspiration) نحو انتعاش مادي واضح وارتقاء اجتماعي يترجم مكانة اجتماعية بارزة[15]، وعند هذا المستوى نجد بان " القيم تغير المعتقدات حول الأمور والغايات واشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم...، وتنظم علاقاتهم بالواقع، وبالمؤسسات وبالآخرين وبالمكان والزمان و تحدد هويتهم ومعنى وجودهم. بكلام بسيط ومختصر، تتصل القيم بنوعية السلوك المفضل و بمعنى الوجود وغاياته"[16].

لقد عالج الكثير من الباحثين في الاجتماع والاقتصاد مسألة التوافق بين القيم الاجتماعية المتعلقة بالعمل وموقعها من السلوك الفعلي للأفراد والجماعات عند الكلاسيكيين

أمثال " دوركهايم" و" الان توران" و" تالكوت بارسنز " في سوسيولوجية العمل وصولا الى " غي غوشي" والتغير الاجتماعي. ولعل من ابرز الاجتهادات في هذا الموضوع ما جاء به "محمد العجلوني " في أوراق علمية للبحث العلمي في الأردن عام 2010، حين قدم نموذجا نظريا يستعرض فيه هذه المسألة حيث يقدم معادلة هامة تجمع بين العمل كقيمة و بين ما تمثله في المجتمع او بمعنى آخر، يقوم الباحث بتبويب جدول يعكس فيه الفجوة بين القيم كما هي معطاة في الثقافة المجتمعية العامة والسلوك الفعلي للأفراد في الحياة اليومية كما هو مبين في هذا الجدول:

جدول (3)

قيمة العمل والسلوك الفعلي للأفراد

قيمة العمل	السلوك الفعلي: الاسقاط الاجتماعي
قيمة العلم	الحصول على الشهادة
قيمة الانفاق	الفهلوة و الحذلقة اللفظية
قيمة التدرب والتدريب	التواكل و الكسل
قيمة المساوات و تكافؤ الفرص	المعيار القرابي، الواسطة و المحسوبية
قيمة العمل المهني / اليدوي	العزوف و التحفض الشطارة
قيمة الاعتدال	الفقر
قيمة الكد و الاجتهاد	الاتكالية على الدولة و مؤسستها
قيمة الانتماء الى مؤسسة العمل	الشكلية و المعيار القرابي
قيمة المشاركة و الشورى	الفردية و التسلط
قيمة تنظيم الاسرة	الانجاب الكثيف الخصوبة المرتفعة

المصدر: العجلوني نقلا عن نجد الدين خمش، الدولة والتنمية في اطار العولمة، عمان، دار مجدلاوي، ص 183.

والغاية من هذا البناء النظري التصوري الوقوف عند حقائق هامة منها :

_ ان هذه القيم واكبت بالضرورة تغيرات اقتصادية اجتماعية في الكثير من الدول العربية **كقيم الاتكالية** (تسهيلات ائتمانية، مساعدات قروض سهلة) على الدولة، وانتشار قيم **الكسب السريع** (المضاربات في العقارات والأراضي) زد الى ذلك قيم الفساد والافساد المالي والإداري[17].

_ رغم غنى الثقافة المجتمعية بالقيم الممجدة للعمل تبقى مشكلة عدم توفر مؤسسات اجتماعية اقتصادية قادرة على تحويل هذه القيم الى برامج وسياسات وسلوكيات يدرب عليها الافراد بما يكفي لاستدراجها من قبلهم و جعلها طاقة حية قادرة على تغيير الواقع ونحسين قدراتهم الإنتاجية (ان يصبحوا إنجازيين).

ثالثا: الا مساواة الجندرية او التقسيم الجنسوي للأعمال:

تؤكد الكثير من الدراسات وبرامج التنمية الإنمائية الدولية ولمسوحات المختلفة عن عمالة النساء في سوق العمل الى وجود تفرقة واضحة بين الجنسين بسبب النوع الاجتماعي غير ان مظاهر التفرقة هذه موجودة في المناطق الأخرى التي تشهد معدلات اعلى في مشاركة النساء في قوة العمل كما تشير بينات مسوح الاسر في بلدان الشرق الأوسط و شمال افريقيا الى ان عمل المرأة يصبح اقل احتمالا لدى النساء المتزوجات و خاصة بعد ولادة الأطفال.

وفي الواقع فان دخول المرأة الى سوق العمل سواء المنظم او غير المنظم، تكتنفه الكثير من المعوقات والقيود التي تقف عائقا امام مشاركتها في الإقصاد الوطني، فبعض هذه المشكلات هو من طبيعة اجتماعية وبعضها الآخر من طبيعة ثقافية وأخرى ذات بعد اقتصادي كما يتعلق جزء كبير من هذه المعوقات بالنظم والتشريعات المتعلقة بعمل المرأة اذ تبين من تقرير برنامج التنمية الإنمائي لعام 2008 والدراسة التي نفذها البنك الدولي عن التقدم الاقتصادي للمرأة العربية ان اهم المعوقات التي تحد من مشاركتها في قطاع العمل هي: ارتفاع نسبة الخصوبة، التمييز في الأجور، قوانين العمل والتقاعد وعطلة الامومة والضمان الاجتماعي، القيم والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية والثقافية[18].

ان اهتمامنا بمسألة عمل المرأة وبالتحديد عملها في القطاع غير الرسمي هو دعوة الى الاهتمام بقضية جوهرية تتعلق بعمق التغيير الاجتماعي الواقع على الاسرة الجزائرية ذات الأصول الريفية من خلال الوقوف عند اهم لبنة فيه الا وهي المرأة بأصولها التقليدية وابعادها العقلانية، الغائية من وراء الممارسات والاعمال التي تنشط بها في هذا القطاع.

رابعا: المشاركة الاجتماعية الاقتصادية للمرأة:

1. دور المرأة في مجال الاسرة :

من الصعب التحدث عن دور المرأة دون الإشارة الى شخصيتها التي لا يمكن ان تكون ناضجة وفاعلة في الوسط الذي تعيش فيه وتتفاعل معه مالم تكن مزودة بالقيم والممارسات الايجابية ومتسلحة بخبرات ومهارات أداء الأعباء الاجتماعية الوظيفية الملقاة على عاتقها، والتي تمكنها من التفاعل الحي مع الآخرين على الصعيدين النظامي او غير النظامي ولعل من اهم السمات الإيجابية التي تتمتع بها شخصية الفتاة او المرأة، سمة الثقة بقدراتها المبدعة وإمكاناتها الخلاقة والايمان بقابليتها غير المحدودة على التقدم والتطور وقهر المشكلات وقهر التحديات وأداء المهام الملقاة على عاتقها من خلال التفاعل مع الآخرين و التساند معهم لأجل تحقيق الأهداف المتوخاة[19].

تؤدي الفتاة او المرأة الكثير من المهام والمسؤوليات داخل الاسرة لا سيما اذا كانت ناضجة وواعية ومدركة لطبيعة وماهية دورها الاسري، فهي تستطيع ان تشارك في رسم سياسة الاسرة واتخاذ القرارات سواء الخاصة بمستقبلها او بمستقبل اسرتها ككل، الى جانب مهامها في تربية تنشئة الأطفال وزرع القيم والاخلاق الإيجابية عندهم[20]، كما تستطيع المرأة المساهمة في العمل خارج البيت و كسب المقومات الاقتصادية للأسرة، هذه المقومات التي ترفه عن الاسرة و تنمي مستوياتها المعيشية، سواء كان ذلك بالعمل في القطاع الرسمي (كأجيرة) او القطاع غير الرسمي (في اعمال الخدمات البيتية من خبز وصناعة الحلويات والخياطة وحرف يدوية مختلفة)[21]، و لتي بمعية شبكات علائقية هامة اسرية في الغالب تعمل على تسويق منتوجاتها.

2. دور المرأة في العمل والإنتاج:

ان نجاح المرأة او الفتاة قد قطع أشواط متميزة في مضمار العلم والمعرفة واكتساب مختلف الفنون والآداب و الثقافات قد مكنها من تبوء العديد من الاعمال والمهن الخدمية والإنتاجية التي يحتاجها المجتمع المعاصر، حيث بدخولها الى ميدان الاعمال والمهن ارتفعت نسبة القوى العاملة النسوية في المجتمع الجزائري من 4.38 بالمئة عام 1966 (اول تعداد وطني) الى 17 بالمئة عام 998 ، لتبغ حوالي 22 بالمئة عام 2010، الى ان يصل الى 35 بالمئة عام 2020[22]، وهي نسبة مستمرة في الارتفاع كما تبينه الاحصائيات وهي كشواهد على مقدار

المشاركة النسوية في إعادة بناء الصرح الحضاري للمجتمع من خلال زيادة الإنتاج كما و نوعا والتأثير في المستوى المعيشي والحالة الاقتصادية للمجتمع كما يبينه الجدول ادناه:

جدول(4)

تطور مؤشرات عمل المرأة من 1966 الى 2010

السنوات / المؤشرات	1966	1977	1987	1998	2010
حجم النشاط	01.83%	%02.58	%04.41	%09.70	%13.90
حجم الشغل	%86.36	%88.67	%86.61	%40.60	%09.30
حجم البطالة	11.64%	%13.33	%17.39	%29.40	%11.01
حجم النشاط النسوي	%04.38	%06.12	%09.23	%17.10	%21.60

المصدر: الإحصاء العام للسكان و الإسكان 2008، تحقيق الشغل/ العائلة، O.N.S الجزائر

ولعل من المفيد ان نشير هنا الى ان مشاركة المرأة للرجل في العمل الاقتصادي خارج البيت قد غير صورة تقسيم العمل الاجتماعي داخل الاسرة وضاعف من الأدوار الاجتماعية الوظيفية التي تشغلها المرأة في المجتمع المعاصر فالمرأة والفتاة سابقا كانت تتخصص في إدارة شؤون المنزل والرجل كان يتخصص ويركز على مهمة كسب موارد العيش وتأمينها للأسرة، اما الآن فقد أصبحت الفتاة تعمل داخل البيت وخارجه وهذه الحقيقة شجعت الرجل على المشاركة في تحمل بعض الواجبات المنزلية التي لم تذن ابدا من اختصاصه[23]، ان الفتاة المعاصرة صارت تشغل دورين اجتماعيين متكاملين في آن واحد هما دور المسؤولة عن الاعمال المنزلية ودور العاملة خارج البيت، وحقيقة كهذه ساهمت في رفع مكانة المرأة وعززت شخصيتها ومنحتها قوة و فعالية بحيث أصبحت تحتل مكانها الطبيعي في الحياة الاجتماعية[24].

لكن رغم مشاركة المرأة ربة البيت في التقدم الاقتصادي بصوره المختلفة الا انه لا توجد وسائل او دراسات لتتبع هذه العمليات وحصرها حسب القطاعات المختلفة ومدة الوقت المستغرق في إنجازها، كذلك لا توجد الأساليب المتطورة التي ترفع بهذه العمليات الى انفاق هادف.

ويلاحظ ان الطفرة في الوظائف النسوية (بالصناعات التحويلية، صناعة الدواء، المأكل، المشرب، الملابس، االتطريز، الحياكة والاشغال اليدوية والزخرفة والنسيج الرفيع وغيرها من المهن الدقيقة) قد غير من الحالة الاقتصادية للإناث وساعد في ذلك الأوضاع السياسية والاجتماعية والتشريعية للبلاد مما دفع الاناث من الطبقة المتوسطة و الطبقات المحدودة الدخل للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقد حان الوقت لدراسة **العمل المنزلي** داخل الاسرة _سواء في الريف او في الحضر_ وأثره على الجوانب الاقتصادية بالأسرة.

خامسا: مناقشة و تعقيب على مشاركة المرأة في قوة العمل:

أولا نشاطر الباحث محمد الحسن احسان في أفكاره وآراءه حول مسألة المشكلات التي تعاني منها الفتيات والنساء والتي هي مشتركة ومتشابهة في العديد من الدول العربية كمصر العراق، البحرين وغيرها، والتي تم رصدها وتحليلها عن طريق البينات الإحصائية والخبر والتجارب والمشاهدة الميدانية حيث يمطن تقسيم المشكلات الذاتية والموضوعية التي تعاني منها النساء والفتيات في المرحلة الراهنة وتحديدها في ست عناصر وهي:

_ البطالة بين الخريجات وغير الخريجات
_ القيم والممارسات الضارة عند العديد من الفتيات والنساء
_ النظرة المتخلفة عند العديد من الشباب إزاء المرأة
_ عدم قدرة المؤسسات الاجتماعية على استثمار طاقات الشابات لصالح المجتمع
_ هدر وقت الفراغ عند الشابات مع قلت الخدمات الترويحية
_ القيم الاسرية المتخلفة التي تحد من قدرة الفتاة على اداء مهامها الادائية والمجتمعية.[25]

وتضيف الباحثة "سامية محمد" فهي المتخصصة بعلم اجتماع المرأة والخبيرة بالمسائل المتعلقة بها منذ السبعينات الى وقتنا الحالي، انه على الرغم من المشاركة الفعالة للإناث في قوت العمل الا انها تضل مشاركة منخفضة وترجعها الى عاملين اساسين: الأول هو ارتفاع نسبة النساء اللاتي يفضلن الاكتفاء بممارسة دور الزوجة وربة الاسرة، والثاني هو ارتفاع اعداد المقيدات في مراحل التعليم المختلفة من الاناث في سن العمل.

ثانيا ان اهم محدد فردي للظروف المعيشية هو إمكانية الوصول الى الموارد الاقتصاديةّ، والميزة الرئيسية للموارد الاقتصادية انها عالية "السيولة" أي انه يمكن تحويلها الى عناصر

ظروف معيشية أخرى على الأقل حيثما توفر سوق لذلك. وخلافا للوضع بالنسبة للصحة والتعليم فانه يمكن نقل الموارد الاقتصادية عبر الزمان والمكان والافراد وذلك خلال التحويلات والمدخرات و القروض_ هذا ما تم تحصيله من تحاليل الاقتصاديين_ وفي ظل اقتصاد يعتمد على **النقد** فان الموارد الاقتصادية الموجودة بتصرف الاسرة تشكل احد اهم العناصر الحيوية التي تؤثر في مستوى معيشتها، وغالبا ما يكون استهلاك الاسرة من السلع والخدمات مساويا لمقدار النقود التي تحت تصرفها وهذا ينطبق على كل من استهلاك الاسرة اليومي ومقدرتها على التعامل مع أوجه الاستثمارات الكبرى(كالزواج، استثمارات الاسرة، شراء السلع...)[26]

وبالنظر الى حجم النشاط الذي عرف تطورات هامة إبتداءا من اول تعداد الى غاية 2010 وحجم النشاط النسوي بصورة خاصة وبالاعتماد على البيانات الكيفية التي يترجمها السياق التاريخي العاكس لمستوى معيشي خاص نصل الى ان نستخلص الآتي:

أولا هناك ميل واضح نحو الارتفاع بعكس تطور مؤشرات عمل المرأة الذي تعززه المشاركة الهامة لها في النشاط الاقتصادي، فهي تعتبر شريكا للرجل في العملية الإنتاجية من خلال عملها في مختلف الأنشطة الاقتصادية وما يرتبط بها من مهن، بحيث لم تعد الاعمال التي تمارسها النساء اعمالا "هامشية" بل أصبحت اعمالا لها أهمية اقتصادية تماثل في مردودها وما تولده من دخل تلك الاعمال التي يمارسها الرجال، ولاشك ان تزايد المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل والتحول الجوهري في طبيعة الاعمال التي تمارسها النساء من خلال اقتحامها كل المجالات الرسمية منها وغير الرسمية كان له انعكاسات إيجابية على جوانب مختلفة كالمستوى المعيشي للمرأة والاسرة وكذا الجانب الاجتماعي والشخصي من خلال اكتساب النساء المزيد من الثقة بالنفس والسعي نحو المساواة مع الرجال في الحقوق والواجبات. زد الى ذلك المراتب التي بلغتها المرأة بفضل العولمة واستغلالها للتكنولوجيات في تثبيت وتدعيم مكانتها في المجتمع.

الخاتمة:

تأسيسا على ما سبق نتوصل الى استخلاص ما يلي:

_ رغم تحقق نوع من المساواة بين الرجل والمرأة في العديد من جوانب الحياة سواء في المجتمعات النامية او المتقدمة الا ان مجالات التفاوت و الا مساواة في سوق العمل المنظم او غير المنظم مازالت قائمة بينهما و تتسع الفجوة خاصة في البلدان النامية في مجال المشاركة الاجتماعية و كذا التمكين لسياسي حيث ان نسبة مشاركة النساء في سوق العمل بصورة عامة لا تتجاوز 38 بالمئة في احسن احوالها.

_ يعتبر تخفيف معدلات البطالة خطوة ضرورية وأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي في مجتمعات الدول النامية غير ان ذلك يعتمد بدوره على رفع مستولى مشاركة النساء في القوى العاملة.

_ ان لخروج المرأة للعمل في القطاع غير المنظم بالإضافة الى اتساع دائرة النشاطات البيتية (travail a domicile) أسباب ودوافع يمكن ان نحددها في ثلاثة ابعاد رئيسية وهي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

_ الأدوار الاجتماعية والاقتصادية وكذا النفسية التي تتولاها المرأة في شؤون الاسرة واتخاذ القرارات المتعلقة بها آخذة في التزايد المستمر سواء في نطاق الاسرة او في خارجها او نتيجة لتزايد الأعباء المنزلية.

_ ان للمرأة او الفتاة العاملة او الناشطة المنجزة لمختلف الممارسات المنتجة سواء بالمجال النظامي او الا نظامي القدرة على الفعل **الابتكاري** الخلاق، فباستطاعتهن تشكيل واقعهن عبر ما تتخذنه من قرارات وما تمارسنه من نشاطات.

_ وعليه نصل الى ان الواقع ليس امرا ثابتا وساكنا وناجزا، بل انه يخلق ويتشكل ويعاد تشكيله من خلال التفاعلات البشرية فلا وجود لازمة دائمة وانما أوضاع انتقالية تقدم كحلول في كل تمظهر لها.

قائمة المراجع :

1 BIT) rapport (, le dilemme du secteur informel 78eme session, Paris 1997 p 33 .

2 منال حسين عبد الرزاق, **دراسة استطلاعية حول خصائص و مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية**, مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية , جامعة القاهرة, مصر 2009 ,ص270.

3 نفس المرجع ص271.

4 نفس المرجع صص273_275.

5 إسماعيل قيرة وآخرون , **عولمة الفقر: المجتمع الآخر مجتمع الفقراء و المحرومين**, دار الفجر للنشر و التوزيع, القاهرة ط1 ,2003 ص98.

6 نفس المرجع, صص98_99.

7 Ons ,enquete consommation 2002 .

8 محمد العجلوني, **الفقر والبطالة واحتياجات سوق العمل** , واقع المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن, 2009/11/8 ,ص 28.

9 نفس المرجع , 30.

10 الطاهر لطرش, **الاقتصاد النقدي والبنكي**, ط3 , ديوان المطبوعات الجامعية ,2022 ص137.

11 CNES , Rapport : **pllan de lutte contre le chomage** , fivrier1998 ,page3

12 Ahmed henni , **informel et société en voie de développement**, in Actes de colloque international de Nouakchout, du 8*11*1998 ,ed puf ,France ,Paris, 2004 p53

13 Ibid, p61 .

14 Le dilemme du secteur informel ,OPCIT, p61

15 OPCIT,pp81 85

16 Chambard DE Lauwe : **transformation de lenvironment des aspirations et des valeurs** les editions du CNRS paris 1989 pp 71 79

17 مجد الدين خمش, **الدولة والتنمية في اطار العولمة** , دار المجدلاوي, عمان ,2008 ص190.

18 كاترين (ب) ،لارسون بايل: الجنوسة , **التصنيع الشركات عبر القومية والتنمية , نظرة عامة في الاتجاهات والأنماط**, ترجمة محمود ماجد عمر , مطابع السياسة الكويت 2004 , صص202 204

19 احسان محمد الحسن **علم اجتماع المرأة: دراسة تحليلية في دور المرأة في المجتمع المعاصر**،ط1 ، دار وائل، عمان 2008، ص ص97 99 .

20 نفس المرجع، ص 98.

22 الإحصاء العام للسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء، تحليل الشغل/ العائلة، 2010 الجزائر.

23 سامية محمد فهمي ، **مشاركة المرأة في تنمية المجتمع ، تجارب من الوطن العربي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 2001 ص ص90 92.

24 نفس المرجع ص 91.

25 PATRICK ,**women and social structure of arab Gulf state**, john Wily and Sons , New York 1998.p33

26 Dahmani A , **L Algérie a lépreuve Economique et politique**… , OPU , Alger : 1999 p82.